جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

جريمة الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية
في قانون رقم (50) لسنة 2017
((دراسة مقارنة))

رسالة قدمها الطالب:

علي سعد فارس الحمداني

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الجنائي

إشراف

الدكتور مبدر سلمان الويس

1440هـ 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

Pيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ٌO

صدق الله العلي العظيم

سورة النور/ الآية (21)

الإهـــــــــداء

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء

إلى الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح

إلى الذي علّمني أن أرتقي سلّم الحياة بحكمة وصبر

((والدي العزيز))

إلى الينبوع الذي لا يملّ العطاء

إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

((والدتي الحبيبة))

إلى من حبّهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي

إلى سَنَدي وقوّة عزمي

((إخوتي وأخواتي))

إلى سَكَني ومستقرّي

إلى شريكتي في حياتي

((زوجتي العزيزة))

أهدي هذا البحث المتواضع

عَلِيّ

شكر و عرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى.. شكراً كثيراً متوا صلاً ء لى نع مِهِ ا لموفيرة ا لتي أنعمها عليّ وعلى بَني البشر, التي لا تُعد ولا تُحصى..

ولا بد من تقديم الشكر والتقدير إلى السيد المشرف ((الدكتور م بدر سلمان الويس)), لِما قدّمه من ج هد ومتاب عة ورأي سديد لت صويب هذا الب حث, والذي لم يبخل عليّ بشيءٍ من وقته الثمين, ونسأل الله له التوفيق الدائم..

وإنه من الواجب أنْ أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة رئيس وأع ضاء لج نة المناقشة المحترمين؛ لِ ما سيقدّموه من ملاح ظات قيّ مة ت ساهم في إغ ناء المادة العلمية للبحث.

ويقتضي الواجب تقديم الشكر والعرفان ل كل الأ ساتذة في مع هد العل مين للدراسات العليا, تقديراً لهم؛ لِما لقيته من دعم منهم خلال مدّة الدراسة.

والشكر موصول إلى الخبيريْن (اللغوي والعلمي)؛ لِما أبدياه من ملاح ظات قيّمة ودقيقة أسهمت في إثراء البحث.

وفي الختام يسعدني أن أوجّه شكري إلى زملا ئي في الدرا سة و عائلتي.. وأسأل الله أن يوفقهم جميعاً.

عَلِيّ

الملخص

إنّ جريمة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية إحدى الجرائم التي تهدد الفرد والمجتمع على حدٍّ سواء, فضلاً عن أثارها المدمّرة على سياسة البلد الاقتصادية والاجتماعية, حيث إنّ كل دولة تسعى إلى حماية مجتمعها من آفة المخدرات التي استشرت في أغلب دول العالم, الأمر الذي يتطلب بذل الجهود الاستثنائية من قبل من قبل الأجهزة المختصة في كل دولة من أجل التصدي لهذه الجريمة ومكافحتها, بالإضافة إلى دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية والإعلامية... وغيرها, في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة وتربية وتشجيع المجتمع على نبذ مثل هكذا ظواهر تسبب بنخر وهدم القيم المجتمعة النبيلة التي تُبنى عليها لبنات المجتمع الأولى.

أما بالنسبة للمجتمع العراقي فإنَّ جريمة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية تمثّل اليوم تحدّياً كبيراً ومصيرياً بالنسبة للدولة والمجتمع في آنٍ واحد, في ظل الظروف الصعبة والمعقدة التي يمرّ بها البلد, وإنّ أمر مكافحتها والتصدي لها يتطلب أولاً وضع قاعدة قانونية رصينة تحيط بهذه الجريمة من كل جوانبها, من حيث العمل على تشديد العقوبات والإجراءات بحق كل من يساهم في هذه الجريمة, مهما كان دوره صغيراً.

ومن هذا المنطلق فقد قسّمنا دراستنا هذه على ثلاثة فصول, خصصنا الفصل الأول لماهيّة جريمة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية, والفصل الثاني تهريب المخدرات وغسل الأموال في جريمة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية ومراقبتها, والفصل الثالث عقوبات جريمة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وآثارها.